

## المثقفون والتحديات الراهنة في التحول نحو الديمقراطية

د. أحمد محمد الأصبحي  
عضو مجلس الشورى

في مفهوم الثقافة والمثقفين يحملنا عنوان الورقة إلى التوقف قليلاً عند مفهوم الثقافة والمثقف .

ففي معجمي لسان العرب والقاموس المحيط وردت كلمة : ثقف بمعنى حذق وفهم وضبط ما يحويه ، وقام أو ظفربه ، وتعني كذلك : فطن، ذكي، ثابت المعرفة بما يحتاج إليه، وتعني تهذيب ، وتشذيب وتقويم وتسوية من اعوجاج .

والثقافة هي البناء العلوي للمجتمع الذي يتألف من الدين والفلسفة والفن والأدب والتشريع والقيم العامة السائدة في المجتمع .

فهي نظرة عامة إلى الوجود والحياة والإنسان ، وهي كذلك موقف من هؤلاء جميعاً . وقد يتجسد هذا الموقف في عقيدة أو تعبير فني أو مذهب فكري أو مبادئ تشريعية أو في مسلك أخلاقي عملي .

ولما يزيد عن ١٦٤ تعريفاً للثقافة أحصيت من قبل كوبيير وكلوكنه بجامعة هار فارد عام ١٩٥٢، ولن نخوض فيها ، ونكتفي هنا بالمفهوم العربي القيمي للثقافة والذي يراها لازمة أساسية من لوازم الحضارة ، وإحدى مظاهرها بما أنها تعني البحث والتنقيب والظفر بمعاني الحق والخير والعدل والجمال وغيرها من القيم التي تصلح الوجود الإنساني ، وتهذبه وتقوم اعوجاجه ، وتجعل من مكونه المعرفي والعاطفي والسلوكي اتجاهاً ايجابياً فاعلاً في الحياة ، فيغدو مصلاً مرتبطاً بقضايا مجتمعه ، وإدارة شؤونه إدارة صالحة ، وتجعل من المعارف والعلوم التي يحذقها مادة انتفاع لخدمة المجتمع والإنسانية .

فالثقافة ليست حشواً من المعارف والمعلومات المتضاربة وليست عملية حيادية مجردة من مقتضيات التهذيب والتسوية وتقويم الاعوجاج بل هي ذلك المفهوم القيمي الذي يرقى بالإنسان إلى مقام الإحسان، وتحرره من القيود المفروضة عليه من التقاليد والأعراف والموروثات الخاطئة التي تسيير بالمجتمع في الاتجاه المضاد للعملية الحضارية .

فالإنسان قبل الثقافة شيء ، وهو بعد الثقافة شيء مختلف تماماً ، فهو بالثقافة يمتلك تصوراً للوجود والحياة والإنسان .. وهو بالثقافة إنسان مسؤول يضبط نفسه ، ويعيش أفقاً أوسع من ذاته ، ويعطي كل ذي حق حقه يؤمن بالحوار ، وبشرعية الاختلاف ، وأدب الاختلاف ، همه البحث عن الحقيقة وليس احتكارها ، وهو دائم البحث عن الجوامع المشتركة ، ويحترم الفروق ، وخلقه التسامح والتواضع ، ونبذ التعصب والتطرف ، ويتسم بالاقتراب من الناس وليس بالتعالي عليهم ، ولديه القدرة على تحديد الأولويات ، وتقديم الأهم على المهم .

هذا الصنف من المثقفين قد يوجد مستقلاً في المجتمع أو هو يمثل حضوراً فاعلاً في حزب أو تنظيم أو جماعة أو منظمة ، وهو الذي يحدث تحولاً إيجابياً في الحياة العامة .

### وثمة أصناف أخرى من المثقفين أبرزها :

● المثقفون الملتزمون : وهذا الصنف يوظف ثقافته العامة لثقافته العضوية في هذا الحزب أو ذلك ، وبحسب منهج حزيه في تصويره للإنسان والحياة والوجود يتحدد مفهوم التزامه بمنهج بئاً أو منهج هدأً ، بالقبول بالآخر أو بإلغاء الآخر .

● المثقفون التقنيون : وهم الذين يمتلكون جهداً ثقافياً يتمثل باختراع أو باكتشاف أو بإبداع وخبرة وعطاء عملي وفكري ومعرفي ، وقد يكون هذا الصنف ملتزماً فينتمي بجهدته إلى صنف الملتزمين ، وقد يكون هذا الصنف تقنياً مجرداً ، فيجعل من جهده قابلاً للتشغيل أو الاستئجار بأجر أو بدون أجر ، فهو إذاً مستعد لأن يبيع جهده : وظيفة أو خبرة أو استشارة وبدرجات متفاوتة لمن يدفع أكثر ، ولن يقدم شروطاً أفضل للالتزام به .

● المثقفون الرُّحل : وهم أولئك الذين يجيدون التنقل بين فكر وآخر ، ومن حزب لآخر ويبدلون المواقف ، ليس بقصد البحث عن الحقيقة ، وإنما بدافع ارتباط مصلحي خاص قد يكون داخلياً أو خارجياً بحثاً عن فرص انتهازية ، ومغانم خاصة وطموحات لا يهمهم أن تكون غير مشروعة .

● مثقفوا دائرة الضوء : وهم المعجبون بأنفسهم ، وليس لهم من ثقافتهم سوى البحث عن أن يكونوا في دائرة الضوء ، والتي قد تضطرهم إلى استعداد

دور المثقف في صنع التحولات الديمقراطية

السلطان الاجتماعي أو الديني أو السياسي عليهم ، فالمهم عندهم لفت الأنظار إليهم أياً كانت رؤاهم وطروحاتهم صحيحة أو خاطئة .

● مثقفوا السلامة : وهم الذين يعزلون أنفسهم في أبراج عالية أو في أقبية منخفضة ، لا يستفاد منهم في شيء لبعدهم عن الواقع ، وعدم تلمسهم لهموم مجتمعهم .

● مثقفوا الإكراه: وهذا الصنف نذر نفسه لثقافة الإكراه، والترويج لها من مثل ثقافة التطبيع، وتكييف شروط الهوية لإملاءات الهيمنة العالمية . وهذا الصنف يستفيد من إمكانيات المثقفين التقنيين والمثقفين الرُّحل ، والباحثين عن دائرة الضوء ، ويوظف إنتاجهم الفكري وابداعاتهم الثقافية ما أمكنه التوظيف لثقافة الإكراه ..

### الإرث الديمقراطي :

وما يعنينا في هذه الورقة هو البحث في موضوع المثقفين الذين يجمعهم همّ التحول نحو الديمقراطية ، هؤلاء الذين ينتمون إلى إرث ديمقراطي واحد ، والذي يقتضي أن نتوقف أمام أبرز محطاته لما له من دور يمكن توظيفه في عمليات التحول الديمقراطي حاضراً ومستقبلاً .

فليمن إرث ديمقراطي يضرب بجذوره في اعماق التاريخ القديم ، وقد كان سمة ملازمة لحضارات الدول اليمينية التي يعود تاريخ بعضها إلى مطلع الألف الأول ق.م والتي عرفت بحضارات سبأ ومعين وقتبان وحضرموت وأوسان وحمير .

فقد عرفت تلك الدول قيام نظم سياسية متقاربة الأنماط ،لم يكن فيها للملك مطلق التصرف بشؤون الحكم ، وكان عليه أن يستشير الملأ من قومه ، وهم أهل الرأي والمشورة ،حيث عرفت تلك النظم ما يسمى اليوم بنظام الغرفتين ،فقد كان هناك مجلسان يشاركان في اتخاذ القرارات وتسيير أعمال الدولة ،أحدهما ويعرف بمجلس المسود "المجلس المنيع" ويضم أعيان الدولة وكبار موظفيها ، وهو بمثابة مجلس الدولة الاستشاري ، والمجلس الآخر ويعرف بمجلس القبائل أو "مزواد" ، ويضم رؤساء القبائل والشعاب وممثلي المدن ، وكانت مهامه مختصة باقتراح القوانين ، ومسودات اللوائح المتعلقة بتنظيم استثمار الأرض والعقار ، وتنظيم ضرائبها لعرضها على الملك للموافقة عليها ومن ثم إعلانها للناس بصورة إرادة أو أمر ملكي .

أما قيادات الحكم المحلي في المدينة أو القرية أو القبيلة ،فقد كانت تجتمع في دار التدوة للتشاور في الأمور المحلية ،وتصريف شؤون المجتمع المحلي .

وفي ظل الإسلام تعمقت الديمقراطية الأخلاقية ، والمجتمعية الشورية ، وأعطى المضمون السياسي للدولة العربية الإسلامية مفهوماً للتوحيد الديني والقومي الذي توسعت معه رقعة الأمة وحضارتها الإنسانية .

وقد حظيت المرأة في ظل الحضارتين (اليمنية القديمة وفي العصر الإسلامي الوسيط) بمكانة رفيعة عبر عنها وصولها إلى سدة الحكم ، واشتهارها بالحكمة والشورى وحسن تدبيرها لشؤون الدولة .

## نضال الحركة الوطنية المعاصرة :

وتعرضت اليمن ضمن سائر أمصار الأمة لفترة قطيعة تاريخية طال أمدها في ظل أنظمة الحكم الإمامي التي نكبت بها اليمن ، فكان أن تيقظت لحال الشعب صفوة العلماء والنخب الفكرية التي أخذت على عاتقها مهمة نفذ غبار التخلف ، ووصل ما انقطع ، عبر مسيرة نضالية بدأت في منتصف عقد ثلاثينيات القرن الماضي بحركة نقد ، اتخذت أسلوب النصح للإمام قام بها المستنيرون من العلماء ، وأخذت تطالبه بالحكم القائم على الشورى ، ثم تحولت إلى حركة رفض ، إلى تكوين جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجمعيات أدبية وثقافية في صنعاء وتعز وإب ثم تطورت إلى حزب الأحرار الذي ضم في حركته الحديثة المنظمة في الجزء المستقل من اليمن العلماء المستنيرين ، والمثقفين ، والعسكريين ، ورجال القبائل ، والتجار وغيرهم ، ونتيجة تهديد الإمام لهم لجأ عدد منهم إلى الجزء المستعمر من الوطن سنة ١٩٤٣م واتخذوا من عدن مقراً لنشاطهم ، وأسسوا فيها الجمعية اليمنية الكبرى ، وأنشأوا فروعاً لها في مختلف مهاجر اليمنيين ، وأضحت إطاراً يضم الأحرار من أبناء مختلف مناطق اليمن . وقد تركزت أهدافها الرئيسية في القضاء على الحكم الفردي الاستبدادي ، واستبداله بحكم دستوري يقوم على المؤسسات الدستورية ويفصل بين السلطات الثلاث ، ويطبق الشريعة الإسلامية بمضامينها الحقة ، كما كانت الحركة تهدف إلى اتخاذ الجزء المستقل بعد تخلصه من الاستبداد قاعدة لتحرير الجزء المستعمر ، وقد أصدرت الحركة صحيفة صوت اليمن لتعبر عن آرائها بالإضافة إلى إصدار الكتيبات والنشرات التي كانت ترسل إلى الشمال لتحريض المواطنين ضد

طغيان الإمام واستبداده حتى توج جهاد الأحرار بقيام ثورة ١٩٤٨م التي قضت على حكم الإمام يحيى ، وأعلنت قيام الدولة الدستورية وحكم الشورى بموجب الميثاق الوطني المقدس الذي نص على شورية الحكم ، وحق الانتخاب العام ، وقيام مجلس شورى يمثل الشعب ، ويتولى كامل السلطة التشريعية ، وتكون السلطة التنفيذية مسؤولة أمامه ، كما نص على قيام الحكم المحلي ، وعلى استقلال القضاء ، وحرية الرأي والتعبير .

وعلى الرغم من أن الثورة قد سقطت خلال أسابيع إلا أن تداعياتها كانت كبيرة ، فقد تنبه المثقفون شمالاً وجنوباً إلى توحيد الجهود للتخلص من الاستبداد والاستعمار ، وشكلت العناصر المتبقية من حزب الأحرار في عدن ، الاتحاد اليمني في عام ١٩٥٢م وتشكلت الجبهة الوطنية المتحدة عام ١٩٥٥م . وانضم إليها الاتحاد اليمني ، وتوزع قادة هذه الجبهة في مختلف المؤسسات الحكومية والشركات لغرض تأسيس النقابات ، وتشكل المؤتمر العمالي في ١٩٥٦م ، وقام العديد من الجمعيات والأندية الثقافية والاجتماعية والرياضية ، ونشأ العديد من الأحزاب والروابط في الشطر الجنوبي من الوطن .

وكانت قد تأسست رابطة الجنوب العربي عام ١٩٥١م واستقطبت جميع الاتجاهات الوطنية ثم ما لبثت الفئات الوطنية أن انسحبت من الرابطة كالجبهة الوطنية والمؤتمر العمالي فيما تصاعدت دعوة الأحرار في الشطر الشمالي في هذه الفترة مندة بالاستبداد وداعية إلى الديمقراطية ، وساعية إلى إيقاظ الوعي الشعبي ، وقامت انتفاضات شعبية كان أهمها انتفاضة ١٩٥٥م ، التي ترتب على إخمادها إحداث نقلة هائلة في التفكير بطبيعة النظام السياسي الذي يناضلون من أجله فكان قرارهم بتجاوز الدعوة

إلى الإمامة الدستورية ، وإعلانهم الدعوة لقيام النظام الجمهوري الإسلامي الديمقراطي .

وتتالت الانتفاضات في صفوف الجيش ، وفي المناطق القبلية ، وفي العملية الفدائية للشهيد اللقية والعلفي ، وفي مظاهرات طلبة المدارس في صنعاء وتعز ، مصحوبة باستمرار مظاهر الكفاح ضد الاستعمار البريطاني في المناطق المستعمرة بدءاً بظهور مقاومة قبلية مسلحة في المناطق المتاخمة للشطر المستقل ، ومقاطعة الانتخابات التشريعية الاستعمارية ، وما رافق ذلك من مظاهرات وإضرابات طلابية وعمالية وعامة ، شهدتها عدن ومناطق أخرى من البلاد ، وكانت هذه الانتفاضات إرهاصات للثورة ، وأصبح تنظيم الضباط الأحرار في الشطر الشمالي في سبتمبر ١٩٦١م من أهم التطورات ، وعاملاً من عوامل الحسم في تفجير ثورة سبتمبر ١٩٦٢م ، وهو ما أدى إلى تعاضم تفاعل الشارع السياسي الوطني في الشطر الجنوبي مع القضية الوطنية ، حيث ظهر على الساحة حزب البعث العربي الاشتراكي ، وحركة القوميين العرب ، واتحاد الشعب ، وحزب الشعب الاشتراكي ، وتمخض عن هذه الأحزاب إيمان بالكفاح المسلح لتحرير جنوب اليمن من الاستعمار ، وتأكيد على وحدة التراب اليمني ، وأن اليمن جزء لا يتجزأ من الوطن العربي وسعي إلى تكوين مجتمع ديمقراطي على أسس اشتراكية .. ونتج عن هذه الأحزاب والقوى تكتلات جبهوية ، حيث تكونت الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل ، ونشأت منظمة تحرير الجنوب المحتل من كل من حزب الشعب الاشتراكي ، ورابطة أبناء الجنوب العربي ومجموعة من المشايخ والسلاطين ، وقررت النضال المقدس ضد الاستعمار البريطاني .. ثم طرحت فكرة دمج

هذه المنظمة بالجبهة القومية في كيان سياسي واحد تحت مسمى جبهة تحرير الجنوب اليمني، غير أن الغالبية العظمى من قيادات الجبهة القومية وقواعدها رفضت قرار الدمج .

وعموم القول أن حركة الأحرار عبر مراحل نضالها المختلفة أثرت تأثيراً عميقاً في مجرى التطور العام للمجتمع اليمني، وقادت تطور الفكر الاجتماعي والسياسي، وأغنته بمفاهيم جديدة (الدستور، الحكم النيابي، السيادة الشعبية) وتبلورت قيم المطالبة بالحرية واعتبارها حقاً طبيعياً، والحرص على الوحدة الوطنية، والسعي إلى سعادة الشعب .

### التجربة الديمقراطية في ظل النظامين الجمهوريين لثورتي

سبتمبر وأكتوبر :

- نص الهدف الرابع من أهجاف ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م على :

"إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل، مستمد أنظمته من روح الإسلام الحنيف"

- وفي ضوء هذا الهدف مضت مسيرة الثورة باتجاه بناء المجتمع الديمقراطي وسط ملابسات وظروف قاسية وعوائق ومخلفات وسلبيات استهدفت النظام الجمهوري في صنعاء .

- صدور أول دستور مؤقت في ٨ مايو ١٩٦٢م نص على الحريات العامة .

- صدور دستور ٦ يناير ١٩٦٤م نص على إنشاء مجلس شوري أطلق عليه

اسم "المكتب السياسي" .

- أقر الدستور الدائم الأول في ٢٧ أبريل ١٩٦٤م وقد فصل فيه الحريات التي يكفلها ، ونُص على تأسيس النقابات وحرية الرأي والصحافة والنشر .

- تم رفض دستور ١٩٦٤م في مؤتمر خمر للسلام الذي عقدته المعارضة في ٥ مايو ١٩٦٥م وعلى أثر ذلك تم : صدور دستور ٨ مايو ١٩٦٥م ونُص فيه على أن اليمن جمهورية ديمقراطية برلمانية ، والشعب اليمني مصدر جميع السلطات ويزال سلطاته عن طريق نوابه في مجلس الشورى ، واستحدث مجلساً جمهورياً ، وأعطى صلاحيات لمجلس الشورى بمنح وسحب الثقة عن الحكومة والمجلس الجمهوري .

وفي ٢٥ سبتمبر ١٩٦٨م تم تنقيح دستور ١٩٦٥م وحد من صلاحيات مجلس الشورى لصالح المجلس الجمهوري واستبدل اسم مجلس الشورى بالمجلس الوطني .

- في ١٤ مارس ١٩٦٩م انعقد مؤتمر شعبي ، وسلسلة من مؤتمرات للشباب وضباط القوات المسلحة لتكوين المجلس الوطني والإعلان عن أعضائه البالغ عددهم ٤٥ نائباً بالقرار الجمهوري رقم (١) لسنة ١٩٦٩م وقد كان من قرارات المجلس العمل على :

- إصدار الدستور الدائم عام ١٩٧٠م ، والذي نصت المادة الأولى منه على انتخاب أعضاء مجلس الشورى ،الذين ينتخبون بدورهم أعضاء المجلس الجمهوري ، ونصت المادة (٢٧) منه على أن "الحزبية بجميع أشكالها محظورة" وقد جاء هذا الحظر عقب الصراعات الدموية التي أوشكت أن تهدد الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي والنظام .

- في ٢٥ فبراير ١٩٧١م تم في أجواء غير تنافسية انتخاب أعضاء مجلس الشورى الذين بلغ عددهم ١٥٩ عضواً .

- وفي وجود الفراغ السياسي تم إنشاء الاتحاد اليمني في محاولة لم يكتب لها النجاح .

- وعقب استقلال الشطر الجنوبي من الوطن في ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧ م تم إقرار أول دستور ، وتم العمل به في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٠ م .

- في ٢١ يوليو ١٩٧١م شكل أول برلمان عرف بأسم مجلس الشعب الأعلى المؤقت بطريقة التعيين .

- في أكتوبر ١٩٧٨م تم الإعلان عن قيام الحزب الإشتراكي اليمني وقد نصت المادة الثالثة من الدستور على أن " الحزب الإشتراكي اليمني المتسلح بنظرية الاشتراكية العلمية ،هو القائد والموجه للدولة والمجتمع " .

- في ديسمبر ١٩٧٨م ،أجريت أول انتخابات عامة عن طريق الاقتراع السري ، وتشكيل أول برلمان منتخب ، ومن بين اختصاصاته تشكيل هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ، ومجلس الوزراء .

وقد أدى حظر الحزبية في الشطر الشمالي ، واستئثار نظام الحزب الواحد بالسلطة في الشطر الجنوبي إلى تضيق الخناق على الحريات الحزبية في كلا الشطرين ، ولجوء الأحزاب إلى العمل السري ، وأسهم ذلك في توتير العلاقات بين الشطرين ، وأدى مع عوامل التباین بين منهجي النظامين السياسيين إلى حدوث صراع سياسي واحتراب دموي وإخلال بالأمن والاستقرار ، وإعاقة حركة النمو والبناء والتنمية واستشراف الفساد المالي

والإداري في الوقت الذي كان كل من النظامين يرفع شعار الوحدة ، وقد أدت الصدامات المسلحة بين الشطرين في ١٩٧٢م إلى اتفاقية القاهرة ثم بيان طرابلس ، وترتب عليهما تشكيل لجان الوحدة التي أخذت بدرجة أو بأخرى تحت تأثير الظروف والمتغيرات تتقدم ببطء ، فيما عدا لجنة التنظيم السياسي الموحد التي لم تتشكل لعدم قيام تنظيم سياسي في صنعاء نظيراً للحزب الاشتراكي في عدن .

### وقد أدى تفاقم الأوضاع في الشطر الشمالي إلى :

- قيام حركة ١٢ يونيو التصحيحية في عام ١٩٧٤ بقيادة الرئيس إبراهيم الحمدي . وقررت الحركة أن الديمقراطية لا تنمو ولا تزدهر في مثل تلك الأجواء ، ولهذا أقدمت على تجميد مجلس الشورى ، تعليق العمل بالدستور الدائم ، واستبداله بإعلانات دستورية ، و استعويض عن مجلس الشورى بأعمال خدمية و تنمية في النطاق المحلي ، وتشكل لهذا الغرض الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي للتطوير .

- وتشكلت اللجنة العليا للتصحيح المالي والإداري وفروعها في عموم محافظات الجمهورية ، وتمت محاول اتخاذها أسلوب عمل سياسي ، لكن لم تنجح .

- واثرا اغتيال الرئيس الحمدي ومجيء الرئيس أحمد الغشمي إلى سدة الحكم ، ظلت اللجنة العليا للتصحيح تؤدي مهامها .

- وتحت ضغوط المطالبة من القوى السياسية الوطنية لعودة الحياة البرلمانية ثم تشكيل مجلس الشعب التأسيسي بإعلان دستوري في عام ١٩٧٨/٢/٦ م .

- وإثر اغتيال الرئيس أحمد الغشمي، دخل الوطن بشطريه في لحظات عصبية، و محنة قاسية اغتيل فيها الرئيس سالم ربيع علي في الشطر الجنوبي، ففي أقل من عام يفتال ثلاثة زعماء وفي ساعة العسرة هذه، قدم من موقعه كقائد للواء تعز إلى العاصمة صنعاء علي عبد الله صالح، ليشغل عضوية مجلس رئاسة الجمهورية المؤقت، ونائب القائد العام، ورئيس هيئة الأركان العامة .. وكان جل تفكيره منصباً على تهيئة الأسباب لفتح حوار وطني، يُفْضِي إلى إقرار ميثاق تلتقي عليه جماهير الشعب وقواه السياسية و الاجتماعية .

- وفي ١٧ يوليو ١٩٧٨ تسلم الرئيس علي عبد الله صالح مقاليد الحكم بانتخاب من قبل مجلس الشعب التأسيسي .

- وشكل يوم ١٧ يوليو ١٩٧٨، منعظاً مهماً في مسيرة العمل الديمقراطي في الشطر الشمالي :

- فقد صدر الإعلان الدستوري الثالث عام ١٩٧٩ و القاضي بتوسيع اختصاصات مجلس الشعب التأسيسي وزيادة عدد أعضائه من (٩٩) عضواً إلى (١٥٩) عضواً .

- ومضت الانتخابات الدورية للمجلس النيابي في مواعيدها وقد جرى انتخاب أعضاء مجلس الشورى في يوليو من عام ١٩٨٨ م .

- و مثل انتخاب الهيئات الإدارية للمجالس المحلية للتطوير التعاوني في أكتوبر ١٩٨٥ م . إضافة وطنية إلى رصيد العمل الديمقراطي التنموي، و الإسهام في صنع القرار المحلي .

- و لتحقيق المزيد من المشاركة السياسية لرموز الوطن ، و الذين لديهم الخبرة العملية في الحياة السياسية صدر القرار الجمهوري عام ١٩٨٩ ، الخاص بتشكيل المجلس الاستشاري، ليسهم في دراسة القضايا الداخلية و الخارجية ذات العلاقة بالمصلحة الوطنية العليا للبلاد .

- وقام العديد من المنظمات الشعبية و الجماهيرية - وشملت مختلف القطاعات العمالية و المهنية و الحرفية و الخيرية و العلمية ...

- ومع اقتراب نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي أزمع الرئيس علي عبد الله صالح على فتح باب الحوار الوطني الشامل ، حيث صدر القرار الجمهوري رقم (٥) لسنة ١٩٨٠ الذي شكلت بموجبه لجنة الحوار الوطني من مختلف ألوان الطيف السياسي للبحث عن أنسب صيغة لملء الفراغ السياسي والتنظيمي، و استغرق إعداد مشروع الميثاق ما يقارب العامين من الحوار المعمق، قامت على إثره لجنة الحوار الوطني بطرحه في ورقة استبيان على جماهير الشعب التي اجتمعت في مؤتمرات شعبية مصغرة في عموم الجمهورية ثم أعيدت صياغته من قبل لجنة الحوار الوطني في ضوء نتائج الاستبيان ، و قدمت هذه الصياغة إلى المؤتمر الشعبي العام الأول الذي مثل المؤتمرات الشعبية المصغرة من خلال انتخابات حرة مباشرة، وذلك بموجب القرار الجمهوري رقم (١٩) لسنة ١٩٨٢م الخاص بقيام المؤتمر الشعبي العام، و تحديد عضويته بألف عضو، يتم انتخاب ٧٠٪ منهم، و تعيين ٢٠٪ من قبل الدولة، فتم انتخاب (٧٠٠) عضو، و انعقد المؤتمر الشعبي العام الأول، وأقر الميثاق الوطني بصيغته النهائية، و أقر المؤتمر في الوقت نفسه استمرارية

المؤتمر الشعبي العام أسلوباً للعمل السياسي في أغسطس ١٩٨٢ .

- وقد أحدث قيام المؤتمر الشعبي العام تحولاً إيجابياً في نمط الحياة السياسية، وأفسح قيامه المجال واسعاً أمام تعددية المنابر في داخله، وترتب على ذلك تقليص حجم العمل الحزبي في الخفاء، و الحد من الصراع بين الأحزاب و النظام، و أدى قيام المؤتمر إلى الدفع بعمل لجان الوحدة، وتشكيل لجنة التنظيم السياسي الموحد مع نظريه الحزب الاشتراكي .

وكان لقيام هذه اللجنة دور التسريع في بلورة فكرة الأخذ بنظام التعددية الحزبية ، فمع تسارع إيقاعات العمل الوحدوي لم يغب عن ذهن القيادة السياسية، ولجنة التنظيم السياسي دور مختلف الأحزاب و القوى السياسية والاجتماعية في العمل الوحدوي، و ليس من الوطنية تغييبها عن المشاركة والحضور الفاعل في دولة الوحدة، فكان العمل على تهيئة واقع سياسي تعددي ديمقراطي لدولة الوحدة، وحصلت الأحزاب على مشروعيتها و علانيتها من اتفاق عدن في نوفمبر ١٩٨٩ . و بحثت لجنة التنظيم السياسي في الصيغة التي تلائم الجميع، وطرحت أربعة بدائل لصيغة التنظيم السياسي في دولة الوحدة، تغلب فيها البديل الثاني انسجاماً مع الرغبة في تحقيق التعددية الحزبية، وتقدمت سبعة أحزاب في ١٩ إبريل ١٩٩٠ بمطالب إلى قيادتي الشطرين ، كان أهمها الإعلان الفوري عن الحريات و الديمقراطية بما في ذلك التعددية الحزبية، وإصدار قانون بذلك ، وقد تم إقرار هذا المطلب في إعلان قيام دولة الوحدة .

## وفي ظل دولة الوحدة :

- تم الاستفتاء على الدستور في مايو ١٩٩١ م .
- وصدر قانون الأحزاب و التنظيمات السياسية في ٦ أكتوبر ١٩٩١ م .
- وصدر قانون الصحافة و المطبوعات في ١٢ ديسمبر ١٩٩١ م .
- وصدر قانون الانتخابات العامة في ٨ يونيو ١٩٩٢ م .
- وتم تحديد يوم ٢٧ إبريل ١٩٩٢ موعداً للانتخابات النيابية، في اجتماع للقيادة السياسية مع القيادات التشريعية و التنفيذية والمجلس الاستشاري، وقيادات الأحزاب الممثلة في اللجنة العليا للانتخابات .
- وفي ١ / ١٠ / ١٩٩٤ صدر الدستور بعد أن أجريت عليه التعديلات ونص صراحة على أن : "قوم النظام السياسي للجمهورية على التعددية السياسية والحزبية، وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً، وبتنظيم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي، و لا يجوز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين" .
- تمت مراجعة قانون الانتخابات العامة و بموجبها صدر قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٦ م .
- وصدر القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠ بشأن السلطة المحلية .
- وإقرار مجلس النواب الصيغة النهائية لمشروع التعديلات الدستورية ، وبموجبها صدر الدستور بالتعديلات للعام ٢٠٠١ م .

## و طبقاً للدستور و القوانين النافذة :

- أجريت الانتخابات النيابية في مواعيدها للدورات الثلاث .
- أجريت انتخابات المجالس المحلية في مواعيدها للدورتين السابقتين .
- أجريت الانتخابات الرئاسية في مواعيدها للدورتين السابقتين .
- تم تحويل المجلس الاستشاري من هيئة ذات صفة استشارية تابعة للسلطة التنفيذية إلى مجلس شورى ، خطوة نحو تمثّل الأنظمة السياسية التي تتسم تركيبية سلطتها التشريعية بثنائية الهيئة النيابية ( نظام المجلسين ) .
- مارست الصحافة حريتها في التعبير دون قيود سوى ما نص عليه قانون الصحافة والمطبوعات .
- و تنامت مؤسسات المجتمع المدني بصورة متسارعة كما ونوعاً في ظل دولة الوحدة تجسيدا لحق المشاركة الشعبية و السياسية لمختلف قطاعات الشعب و شرائحه الاجتماعية .

● مما سبق يمكن القول إن التجربة الديمقراطية في اليمن غنية بالتنوع، وتملك رصيذاً ديمقراطياً ضخماً يعد من بين أغنى الأرصد الديمقراطية، فقد تسنى للشعب عبر تاريخه القديم و الوسيط والمعاصر أن يمارس الديمقراطية بمختلف أشكالها و صيغها، وقد أضحى أكثر من أي وقت مضى، يمارس حقه الديمقراطي، ويؤكد مشاركته في صنع القرار بدرجة أو بأخرى، ومن التجربة و الخطأ يتعلم الشعب ، ويكتسب الخبرة ويصح مسار حياته الديمقراطية دون أن يعني ذلك تجاهل وجود العديد من المعوقات و التحديات التي مازالت تحد كثيراً من سرعة الحركة نحو إحداث التحولات الديمقراطية

المنشودة . وأياً ما كان حجم التحديات فإنه ليس من العسير على شعب له إرث ديمقراطي عريق، وتاريخ نضالي طويل ، حافل بمقاومة الاستبداد والاستعمار، و تفجير الثورة و إقامة النظام الجمهوري وإعلان أهداف ومبادئ الثورة اليمنية وإعادة تحقيق الوحدة، وانتهاج ديمقراطية التعددية السياسية والحزبية ، أن يواصل مسيرته الديمقراطية و يواجه التحديات، ويتغلب على الصعوبات و المعوقات التي تعترض مسيرته .

و مثلما كان المثقفون في طليعة الحركة الوطنية من أجل الثورة والجمهورية والوحدة و الديمقراطية، فإنهم اليوم يتحملون العبء الأكبر في المضي قدماً بمسيرة التحول نحو الديمقراطية .

### التحديات الراهنة للتحول نحو الديمقراطية :

#### أولاً : إشكالية المثقفين :

١- انشغال معظم المثقفين بهمومهم الخاصة ، يحكمهم في ذلك اتجاه متزايد للأخذ بنمط الحياة الاستهلاكي الذي أخذ يشكل عبءاً شاغلاً لهم عن الاشتغال بالقضايا العامة وهموم الديمقراطية .

٢- نفور الكثيرين من الالتزام السياسي، و الامتناع عن الانضواء تحت شكل تنظيمي، إما بحجة أن المشهد السياسي غير مشجع لعمل سياسي صحيح ، أو أن التزامهم السياسي سيفقداهم الموضوعية لأنهم ينحازون بهذا إلى وجهة نظر معينة ، أو بسبب شعورهم بأنهم أكبر من أي عمل سياسي .

٣- اعتكاف البعض من المثقفين على العمل الأكاديمي والبحث والتحول إلى أدوات حيادية تبحث في مسائل العلم المجرد دون الإلتفات إلى الحراك

الفكري و السياسي الدائر في المجتمع، فيغيبون بذلك عن دورهم الطليعي .

٤- ناهيكم عن أن البعض قد يكون من صنف مثقفي السلامة، أو مثقفي الإكراه أو مثقفي دائرة الضوء أو من المثقفين الرُّحل الذين تم الإشارة إليهم أنفا .

### ثانياً : إشكاليات تنظيمية في مؤسسات المجتمع المدني :

١- تفشي كثير من الأساليب و الممارسات اللاديمقراطية مثل التعصب، و الإرهاب الفكري، وعدم تحمل الرأي الآخر والاستعلاء، وفرض الذات داخل معظم الأحزاب السياسية .

● فالانفصام وارد بين كثير من القواعد و القيادات .

● وسيادة علاقات الريبة بين الأحزاب، و تبادل الاتهامات و الخصومة حتى بين الحركات المتقاربة .

● اتسام الخطاب السياسي بالعنف و العصبية وعلو النبرة، ووصف الخصم بأقذع الألفاظ...)

● معاناة عدد من الأحزاب من التعددية الانقسامية في إطار الحزب الواحد، و مضي أكثر من عقد ونصف على ممارسة التعددية الحزبية و العلانية كان كفيلاً بإنهاء تلك التعددية الانقسامية لو أن حواراً جاداً جرى بين فصائل الحزب الواحد، إذ ليس هناك ما تختلف عليه بقدر ما يشكل توحيدها مطلباً ملحاً من قواعدها ، وقوةً للبناء الحزبي التعددي السليم .

٢- الضعف الهيكلي لمنظمات المجتمع المدني، إذ مازالت تفتقر إلى العمل

المؤسسي، وما زالت قيادات الكثير منها تفتقر للمهارات الضرورية والخبرات اللازمة للتنظيم، واستثمار الطاقات، وبناء القدرات أو إقناع الجماهير، ووضع الاستراتيجيات القادرة على التوفيق بين الإمكانيات والأهداف العاجلة أو بعيدة المدى .

٤- معاناة العديد من الجمعيات والمنظمات والتنظيمات من مشاكل التمويل الداخلي، وضعف مصادر التمويل الدائم وضعف الانظمة المحاسبية والشفافية المالية والادارية وغياب المساءلة في كثير منها .

٥- المشكلة التقنية : إذا لازل الكثير من منظمات المجتمع المدني يعاني من ضعف تقني، فخبرة النشطاء التقنية والمهارية ضعيفة، وهو ما جعل العديد من هذه المنظمات لا تتمتع بالحد الأدنى من الخبرة في مجال بناء الكفاءات الجديدة القادرة على تفعيل دورها في مرحلة التحول الديمقراطي.

● كما أنه لا توجد رؤية استراتيجية تحدد أهداف المجتمع المدني وأولوياته، وأهدافه المرحلية والبعيدة، وخططه العملية لإنجاز تلك الأهداف.

● كما أن إدارة الحوار الداخلي في منظمات المجتمع المدني ما زالت محدودة، ولم تخضع بالقدر الكافي للتقييم والنقد لتحديد أسباب فشل أغلب تلك المحاولات في تعميق التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بالإصلاح الشامل في التحول نحو الديمقراطية.

### ثالثاً: إشكاليات البيئة المجتمعية:

١- المؤسسات التقليدية، حيث يتأثر الفرد ببيئته الاجتماعية وعلى الأخص ما اتصل بالقرابة والأهل والقبيلة، والقرية.. ويقوى تأثيره بها حين تصبح مرجعيته التي تهبه الحماية والأمان.

٢- تدني الوعي الشعبي بالحقوق المدنية، والحقوق الأساسية بالمشاركة في الشؤون العامة، والحقوق الاجتماعية بسبب انتشار الأمية، ما يجعل الناس العاديين عرضة لترجيح الأصوات في صناديق الاقتراع .

٣- تفشي الفقر الذي يجعل من أولويات الفقراء الانشغال بلقمة العيش، ناهيك عن كونهم محل تسابق الأحزاب في حصد الأصوات!.

إن إحداث التحولات الديمقراطية على نحو متسارع يتوقف بدرجة أساسية على مدى ما يبذل من جهد جماعي منظم للمثقفين في مواجهة التحديات الراهنة، سواء ما اتصل منها بإشكاليات المثقفين أو تلك المتعلقة بالقضايا التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني، أو تلك النابعة من البيئة الاجتماعية.

وهي في عمومها إشكاليات متحركة، وليست ثابتة بمعنى انه مما يمكن التخفيف من حدتها والاقتراب من معالجتها .

وفي هذا السياق يؤكد على الجوانب التالية:

#### ١- نشر الثقافة المدنية:

فإن أي نظام سياسي ديموقراطي يقتضي نشر الثقافة المدنية داخل مؤسساته، وتكوينات أحزابه ووسط الجماهير، فغرس قيم الثقافة المدنية بصورة صحيحة، وتعويد الجميع على قيم الحرية، والمساواة، والعدل، والإنصاف، والاستعداد للمشاركة، وتقويم المؤسسات الاجتماعية التقليدية، ابتداءً بالأسرة فالحى والقرية والمدرسة، وانتهاءً بالأطر الحزبية سيؤثر بلا ريب في الحياة السياسية بصورة عامة، فالتجانس الثقافي والتوافق بين ثقافة النخبة والجماهير من شأنه أن يعزز من مسيرة التحول الديمقراطي .

## ٢- خلق رأي عام متنور:

فالديمقراطية تعتمد على عدد كاف من الناخبين المثقفين الذين يستطيعون التمييز بين من هم أهل لتمثيلهم وبين من هم دون ذلك .

والديمقراطية بمفهوم التعددية السياسية ليست كل ما تعنيه الديمقراطية، فالديموقراطية هي قبل كل شيء مشاركة الجماهير في صنع القرارات السياسية والاقتصادية، فالمدرسة الأولى للديموقراطية هي القرية والمحلة والحارة والحى أو المجلس المحلي .

ومن ثم فإن الأخذ بهذه التوجهات من شأنه خلق رأي عام مستنير، يسند المؤسسات الديمقراطية، ويحميها، ويؤدي دور الرقابة الشعبية عليها .

## معالجة نقل تكنولوجيا الحكم:

فالحكم في أساسه ممارسة متصلة بصميم المجتمع وبحقيقته، ومنذ منتصف القرن الماضي حصلت محاولات لتطبيق أشكال الديمقراطية الغربية في بعض دول العالم الثالث، كما حصلت محاولات لتقليد النموذج

السوفيياتي، وذلك للتخلص من النظم الاستبدادية والتحرر من التخلف، والبحث في أفضل صيغ الحكم، والحرص على اللحاق بالعالم المتقدم، إلا أنهم أسقطوا من حساباتهم الفوارق الكبيرة بين مجتمعات تلك النظم، وبين مجتمعاتهم التي تختلف عنها في تصوراتها وثقافتها ومعتقداتها، ناهيك عن أنه ليس لها المقومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقوم عليها تلك الديمقراطيات، فكانت نتيجة نقل تكنولوجيا الحكم من تلك البلدان أن الأحزاب الناقلة كانت في الواقع غطاءً لنزعات ضيقة أسرية أو قبلية أو جهوية أو غطاءً لزعامة شخصية، وقد يكون الحزب الحاكم يحمل مسمى الحزب الديمقراطي الثوري، وما إلى ذلك.

وإذ أضحى نقل تكنولوجيا الحكم اليوم أمراً مختلفاً عنه في تلك الفترة لاختلاف الظروف والأهداف، فإن ما يؤكد عليه لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه التكنولوجيا، الأخذ بنظر الاعتبار مايلي:

- نشر التعليم ومحو الأمية .

- تعميم المعرفة والثقافة الديمقراطية

- الحرية المسؤولة، والتي تعني القدرة على التفكير الذاتي دون أثر للقوالب الذهنية المفروضة على المجتمع، والقدرة على التحرر من الخوف الداخلي حتى يصبح الإنسان هو ذاته لا غيره، وأن يكون مظهره حقيقته، وأن تتوحد شخصيته دونما ازدواجية، وأن تكون لديه القدرة على التعبير عن الرأي وصياغته في قضايا يمكن فهمها والتحاور بشأنها ، وأن يتولد لديه الاعتراف باحتمال خطأ الذات، والقبول بالتعلم من الآخر، فقد يكون الآخر

على صواب، بل والاعتراف بالآخر، وعدم تخوينه وإدانته لمجرد الاختلاف في الرأي ووجهات النظر، فالحوار بين الأنا والآخر هو الحياة السليمة .

- الحد من الفقر والبطالة، فإن ممارسة عمليات الانتخاب وما يتصل بها في ظروف الفقر المدقع وخضوع أصوات الفقراء والمحتاجين والمعوزين للقهر من ناحية، ولإمكانيات الشراء من ناحية أخرى من شأن ذلك أن يفسد العملية الانتخابية، بل ويفرغها من جوهرها .

- التدريب والتأهيل لمختلف الأطر الحزبية ومنظمات المجتمع المدني .

إن الديمقراطية نظام سياسي، واجتماعي واقتصادي متكامل الأبعاد، وجوهرها الإيمان بالإنسان العادي، وتحسيسه حقاً بكرامته، في مناخ من كفالة حقوق الإنسان، في الحرية والمساواة، وما يتفرع عنها من الحقوق كالحق في الحريات الديمقراطية، والحق في العمل وتكافؤ الفرص .

وفي بناء دولة المؤسسات التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلق على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماءاتهم الطبيعية والحزبية .

وفي تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية، وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية .

وهذه وتلك عمليات مستمرة التفاعل ومؤشرات في مسيرة التحولات الديمقراطية، وحسب اليمن شعباً وصفوةً مثقفةً، وقيادة سياسية بزعامة قائد المسيرة الديمقراطية الرئيس علي عبدالله صالح، أنها قد وضعت قدميها منذ إعلان قيام دولة الوحدة على أول الطريق الصحيح .